**التنمية والديمقراطية في الوطن العربي: الواقع والمآلات**

 فريـــــــــدة العلمـــــــي، طالبة دكتوراه -جامعة باتنة 1 ([[1]](#footnote-1))

**ملخص :**

إن تأخر التنمية و الديمقراطية عن التحقق في المنطقة العربية أصبح يشكل عائقا في التقدم بخطواتها نحو المستقبل وصناعة المستقبل ، فالدول العربية تعيش واقعاً مريراً، تغيب فيه أدنى مؤشرات التنمية وعلى كل المستويات ، وفي المقابل ترزح تحت سلطة أنظمة شمولية متسلطة ، لا تعرف أدنى تقاليد الديمقراطية ولا تمارسها ، وفي النهاية تلتقي المسألتان في تداخل العلاقة بينهما وتلازمهما في تحقيق أفضل النتائج في حالة إيجاد الآليات المناسبة لجعلهما واقعاً ملموساً على أرضية العالم العربي ،التي تفتقد إلى الاستغلال الحقيقي لإمكانياتها وما تحوز عليه من ثروات يمكن أن تقربها على الأقل من الصفوف الأولى. وعليه فلا بد من أن نعي أهمية العنصر البشري في عملية التنمية من ناحية، والتأثير البالغ الذي تحدثه الديمقراطية لتطوير قدرات هذا العنصر وتفعيل دوره في عملية التنمية؛ فبقدر ما تتاح له الفرص لتطوير القدرات الكامنة فيه وبقدر ما تتوفر له الحوافز لتوظيف هذه الطاقات في الأوجه الصحيحة المنتجة، يتمكن من استخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية وذات أبعاد إنسانية تنتظرها المنطقة منذ وقت طويل، وهو ما تنصح به اجتهادات الفكر العربي في مجال المستقبليات الذي مازال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة نظرا لعوامل عديدة مازال الوطن العربي يعاني منها.

**Abstract :**

 The delay of development and democracy in the Arab region has become an obstacle to progress towards the future and the making of future. The Arab countries are living a bitter reality, with the lowest development indicators at all levels, and under the authority of totalitarian regimes, And do not exercise them, and in the end the two issues converge in the overlap of the relationship between them and their conjunction in achieving the best results in the case of finding the appropriate mechanisms to make them a reality on the floor of the Arab world, which lacks the real exploitation of their potential and the wealth it can Lord, at least from the first rows. Therefore, we must be aware of the importance of the human element in the development process, on the one hand, and the great impact of democracy on the development of the capabilities of this component and its role in the development process. The more opportunities are available to develop its potential and the incentives to employ these energies in the right Which can be used to achieve the real development and humanitarian dimensions awaiting the region for a long time, which is recommended by the jurisprudence of Arab thought in the field of future, which is still far from achieving the desired goals due to several factors still plagued by the Arab world

**مقدمـــــــــــــة:**

 تعتبر التنمية والديمقراطية من أهم القضايا المطروحة على مستوى العالم المتخلف ومن ضمنه العالم العربي، فمع ما يعانيه في راهنه، وما عاناه في ماضيه ظلت التنمية والديمقراطية الشاغل الأساسي سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الشعوب، فهناك من يرى أن كلاً منهما يعزز الآخر في عملية تفاعل وتعزيز متبادلين، وهناك من يرفض ذلك، وكثيراً ما يستخدم مصطلح " الحكم الراشد " كبديل للمفهوم الأوسع وهو مساهمة الديمقراطية في التنمية، ودورها فيها، حيث أن الديمقراطية ضرورية لتحقيق التنمية.

ومن الأمور المهمة لضمان نتائج أفضل للتنمية، والتي يمكن أن تقدمها الديمقراطية هي إقامة بيئة ملائمة تستطيع فيها مختلف الفئات وحتى الأكثر تهميشاً وفقراً المساهمة في مشروع التنمية وعلى الرغم من أنه ليس المتغير الوحيد الذي يجب النظر فيه، فإن التنمية على المدى الطويل تقل فرصها في النجاح ما لم تكن قائمة على تسوية سياسية ديمقراطية شاملة. و المتفحص للواقع العربي اليوم بكل مكوناته، ومخرجاته يلاحظ لا محالة حالة الانسداد التي وصل إليها في كل المجالات ، التدهور والتراجع أصبح سمته التي تميزه عن باقي شعوب العالم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن مشكلة من مشكلاته ولا تكون لها علاقة بمشكلة أخرى ، حتى لا يكاد الملاحظ أن يميز بين أولى قضاياه في المعالجة والحل ،لأنها مترابطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً حد التعقيد ولم يعد ممكنا ً والحال هذه أن نتبنى وجهة نظر معينة أو طريقة موحدة في محاولة لوضع مقاربة ما تطرح جديداً في الحلول والمقترحات.

ومعروف أن التنمية و الديمقراطية تشكل عائقاً واضحاً أمام المنطقة العربية في التقدم بخطواتها نحو المستقبل وصناعة المستقبل، فالدول العربية تعيش واقعاً مريراً، تغيب فيه أدنى مؤشرات التنمية وعلى كل المستويات، وفي المقابل ترزح تحت سلطة أنظمة شمولية متسلطة، لا تعرف أدنى تقاليد الديمقراطية ولا تمارسها، وفي النهاية تلتقي المسألتان في تداخل العلاقة بينهما وتلازمهما في تحقيق أفضل النتائج في حالة إيجاد الآليات المناسبة لجعلهما واقعاً ملموساً على أرضية العالم العربي ،التي تفتقد إلى الاستغلال الحقيقي لإمكانياتها وما تحوز عليه من ثروات يمكن أن تقربها على الأقل من الصفوف الأولى.

وعليه جاء السؤال الرئيس كالتالي:

**كيف يمكن الانتقال بالوضع الحالي للتنمية والديمقراطية في الوطن العربي إلى واقع آخر في ظل التردي الذي فرضته معطيات كثيرة منها العولمة كعامل رئيس والثورات العربية كعامل مستجد ترك آثارا وخيمة وعلامات استفهام عديدة؟ هل يمكن أن يكون هناك مخارج وحلول؟**

 وعليه محاور المداخلة ستكون كالتالي:

مقدمة.

1. ماهية التنمية: مفهومها وأنواعها
2. ماهية الديمقراطية: مفهومها، مقوماتها.
3. العلاقة بين التنمية والديمقراطية.
4. واقع التنمية والانتقال الديمقراطي في العالم العربي في ظل العولمة.
5. التنمية والديمقراطية في مخرجات ما بعد الثورات العربية.
6. مستقبل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي في مشاريع الدراسات المستقبلية.
7. خاتمة

**أولاً: ماهية التنمية: مفهومها وأنواعها**

1. **مفهوم التنمية:**

**لغة:** نما ينمو وتعني ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر.

**اصطلاحا**: التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[[2]](#endnote-1)

وفي تعريف آخر هي تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة. [[3]](#endnote-2)

 كما عرّفت أيضا بأنهاعملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كماً ونوعا َوتعد حلاَ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، ويقصد بها أيضا إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي.[[4]](#endnote-3)

وحسب الأمم المتحدة هي: تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.[[5]](#endnote-4)

أي هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية ، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضاً على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.[[6]](#endnote-5)

**2-أنواعــــــــــــــــــــها:**

بما أن التنمية عملية شاملة لمختلف مجالات الحياة فإن لها مضمونا ومفهوما في كل من هذه المجالات المعروفة وهي المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما واستحدثت التنمية البشرية.

1. **مفهوم التنمية السياسية:**

 يُعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تكن للتنمية السياسية دراسات خاصة، لولا الدراسات التي تمت عن أحوال الدول النامية، وهي الدول التي كانت تحت سلطة الاستعمار الأوروبي، ولما اتصف حال هذه الدول بعدم الاستقرار مع استمرار لظواهر متعددة منها الجمود الاقتصادي، اهتم مفكرو أهل الغرب، وبدأوا دراسات خاصة فيها وصف دقيق للتخلف الاقتصادي والسياسي هذا، وبها وصفات متعددة للعلاج عرفت فيما بعد بنظريات التنمية السياسية، لذلك لم يكن أحد في حاجة للتمحيص عنه وبالتالي جاءت البحوث مستوحية مشاكل النمو في الدول الحديثة الاستقلال ، ولما كان اهتمام المفكرين من منطلقات عدة – السياسية والاقتصاد والاجتماع والقانون – ومن بين هذه التعريفات:

* عملية تفاعل ثلاثي الأبعاد: الأداء الحكومي المستقر والمشاركة الشعبية، والقدرة على توجيه الحراك السياسي والاقتصادي.
* تطور تاريخي عبر تجاوز عدد من الأزمات السياسية والاجتماعية.[[7]](#endnote-6)

 وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث، ممن راحوا ُينِّظرون التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أم أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة "العالم الثالث" حيث إن التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات**.[[8]](#endnote-7)**

لقد انتقل مفهوم التنمية ليشمل علم السياسة وليظهر كحقل مستقل عن علم الاقتصاد في ستينيات القرن الماضي، حيث يرى لوسيان أن التنمية السياسية تجسد مفهوم الدولة أو الحكومة القومية وتشمل تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف وفق مستوى السلوك الدولي المعاصر وهذا يعني بناء المؤسسات الدستورية واستبدال السياسة القبلية والإقليمية والإمبراطورية أو الاستعمارية بسياسة ما يسمى "بالدول القومية " وفق النظام السياسي العالمي.[[9]](#endnote-8)

تعني التنمية السياسية "التعبئة الجماهيرية والمشاركة السياسية ورفع مستوى الوعي والانصهار السياسي والانسجام والولاء لحكومة واحدة وهذا يوفر الاستقرار السياسي لتحقيق جوانب التنمية المختلفة".[[10]](#endnote-9)

تطور مفهوم التنمية لاحقاً ليرتبط بالعديد من حقوق العلم والمعرفة، فظهر ما يعرف بالتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن العمل مع التقليص المستمر في الفجوة الداخلة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبني ما يطلق عليه باستراتيجية (تلبية الحاجات الأساسية) والتي من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل ومشرب وملبس وتعليم أساسي وعناية صحية.[[11]](#endnote-10)

تعرف **التنمية الاجتماعية** بأنها " تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو إنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة.[[12]](#endnote-11)

**مفهوم التنمية الاقتصادية**:

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[[13]](#endnote-12)

ويرى رمزي ابراهيم سلامة أن التنمية الاقتصادية هي:" عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما**".[[14]](#endnote-13)**

 **ثانيا: مفهوم الديمقراطية**

مثلما كانت الفلسفة اختراعاً يونانياً، فكذلك كانت الديمقراطية ابتكاراً يونانياً، فقد أخذت مكانها في اللغة الإغريقية وانتقلت منها مثل الفلسفة إلى جميع اللغات بعد ذلك، وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية، فقد لعبت دوراً فعالاً في إنماء ونضج الديمقراطية إلى جانب الفلسفة، ومن أبرز مظاهر الارتباط بموطن الاختراع، أن الفلسفة اليونانية بلغت أوج ازدهارها في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا. فلفظة الديمقراطية تختلف من لغة إلى أخرى، إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين: الأول "DEMOS" وتعني "الشعب"، وكلمة "KRATOS" أي "حكم"أو"سلطة" ، وبذلك تصبح الكلمة "DEMOSKRATOS" أي "حكم الشعب".[[15]](#endnote-14)

وقد حددها معالي الدكتور عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في "سيادة مبادئ الليبيرالية، أي الحريات العامة، والتمثيل الحقيقي للشعب والتعددية السياسية، والمساءلة والشفافية، وسيادة القانون والعدالة بمفهومها الواسع، واحترام حقوق الإنسان والانفتاح والبعد عن التعصب والميز"[[16]](#endnote-15)

 ويرى الأستاذ بطرس بطرس غالي بأن الديمقراطية الحقة لا تنحصر في مجرد مؤسسات وإنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات أي تكوين ثقافي ذهني يعزز مبدأ التسامح واحترام الآخر والتعددية والتوازن، والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع.[[17]](#endnote-16)

وعلى تعدد تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها وتنوعها إلى حد كبير من بلد إلى آخر من فترة زمنية لأخرى، إلا أن هناك إجماعاً واسعاً وراسخاً نسبياً في عالم اليوم، على أن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي، كما أن معظمها يركز اليوم على الشق الإجرائي للديمقراطية؛ عبر استخلاص الأسس والمبادئ والمؤسسات، التي يلاحظ وجودها في الممارسات الديمقراطية المستقرة، وتكون هذه الأسس بمثابة الشروط التي بموجبها يكتسب أي نظام حكم صفة الديمقراطية. ويجمع الكثير من الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجاً وطريقة وعملية لاتخاذ القرارات العامة، وليست عقيدة ترتبط بتراث أوروبا الغربية، ما يقود إلى الاعتقاد الجازم باقتراب فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي.[[18]](#endnote-17)

وتُعد الديمقراطية نظاماً سياسياً للحكم، يُبنى على أربعة أركان أساسية هي حرية الرأي والتعبير، استقلال القضاء، والتداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، يرتبط إرساءها وترسيخها بمدى توفر هذه الأركان التي تعد بمثابة آليات الترسيخ الديمقراطي[[19]](#endnote-18).

1. **مقومات الديمقراطية:**

يرى الدكتور علي خليفة الكواري أنه إذا دققنا في قراءة نظم الحكم الديمقراطي عبر القارات والحضارات – من ماليزيا والهند إلى جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية إضافة إلى أوروبا ودائرتها الحضارية-، أن نجد مقومات عامة مشتركة:[[20]](#endnote-19)

أولها: مبدأ الشعب مصدر السلطات نصاً وروحاً وعلى أرض الواقع، فنظام الحكم الديمقراطي يعبر عن حق تقرير المصير وهو بالضرورة يتطلب أن لا يكون هناك احتلال أجنبي للبلد، وإنما يجب أن يكون الشعب مصدر السلطات وأن لا تكون هناك بشكل ظاهر أو مبطن سيادة أو وصاية لفرد أو لقلة على الشعب تحتكر السلطة أو الثروة العامة.

ثانيها:مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة، واعتبار المواطنة ولا شيء غيرها مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز . وأبرز مظاهر المواطنة الكاملة هي تساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة وتفويض من يتولاها-وكذلك الحق المتساوي في الثروة والمناصب العامة لا يجوز لأي كان أن يدعي فيها خاصاً دون الآخرين.

ثالثها: مبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد الذي يتم تجسيده في دستور ديمقراطي ملزم لكل مواطن ، حاكماً كان أو محكوماً .ويتجلى التعاقد المجتمعي المتجدد في المشاركة الفاعلة لأفراد المواطنين وجماعاتهم في وضع الدستور وتعديله عبر الأجيال . وفي العادة يوضع الدستور الديمقراطي من قبل جمعية تأسيسية منتخبة تملك إرادتها وتعبر عنها بحريّة.

رابعها: قيام الأحزاب خاصة ومنظمات المجتمع المدني على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها . وهذا المبدأ من أهم مقومات استقرار نظام الحكم الديمقراطي ويجب التأكيد عليه في مرحلة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، حيث تكون الاحتقانات الفئوية على أشدها والميل إلى التمترس الطائفي والإثني والقبلي والمناطقي ظاهرة بارزة، ربما نتيجة ما لحق ببعض الفئات من ظلم في عهود حكم الاستبداد.

خامسها: الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي، والدستور الديمقراطي يجب أن يؤسس على ستة مبادئ عامة مشتركة لاكتساب أي دستور صفة " الديمقراطي" وهي:

أولا: لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب.

ثانياً: إقرار مبدأ المواطنة.

ثالثاُ:سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.

رابعا: عدم الجمع بين أي من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

خامساً:ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً من خلال ضمان فاعلية الأحزاب ونمو المجتمع المدني المستقل عن السلطة ورفع يد السلطة.

سادساً: تداول السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية سلمياً، وفق آلية انتخابات حرة ونزيهة وفعالة، تحت إشراف قضائي كامل وستقل بوجود شفافية، تحد من الفساد والإفساد والتضليل، واستغلال النفوذ العام في العملية الانتخابية.

**ثالثاً:علاقة التنمية بالديمقراطية:**

ان تطبيق الديمقراطية من شأنه أن يخلق أنساق وأنماط من الممارسات تهدف إلى بعث الثقة وتحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق أعلى مستويات النمو والشفافية والمحاسبة مما يشجع الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار في الداخل والخارج والاطمئنان على سلامة أموالهم واستثماراتهم والعكس صحيح.[[21]](#endnote-20)

إن علاقة التنمية بالديمقراطية إشكالية مطروحة على الصعيد الأكاديمي من فترة، ويستدل البعض بتجارب الصين وسنغافورة والاتحاد السوفياتي سابقًا على نفي العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. لكن التعميم بين التجارب الثلاث يحمل الكثير من الخطأ. فالتجربة السنغافورية اتسمت بنمط المستبد العادل. لكن الدول العربية تحظى بتجارب تتسم بالاستبداد والظلم وإهدار الثروات، كما أن تجربة الاتحاد السوفياتي انتهت بانهياره، وتفكك دوله، وانحياز بعضها للديمقراطية الغربية.[[22]](#endnote-21)

ويرى خبير التنمية "أماراتيا صن" في كتابه القيم "التنمية حرية"، (أن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع). وتتضمن مقولة "أماراتيا صن" مزيجا من متطلبات التنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فالفقر من آفات النظم السياسية والاقتصادية الفاسدة، وكذلك الطغيان فهو أكثر وسائل الدكتاتورية في قهر الشعوب، ونزع حريتها في مختلف المجالات. أما إتاحة الفرص فهي أهم سمات العدالة الاجتماعية، وكذلك القضاء على الحرمان الاجتماعي، الذي يؤدي إلى التهميش لبعض شرائح المجتمع. أما إهمال المرافق العامة فهو دأب حكومات التخلف والتبعية.[[23]](#endnote-22)

 هناك من يرى أنه لا توجد علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، فهي ليست شرطاً لازماً لحدوث التنمية، لأن التنمية حدثت في كثير من النظم غير الديمقراطية، إلا أنها كانت محكوماً عليها بالفشل أو عدم الاستدامة كما حدث في الأنظمة الفاشية والنازية والاتحاد السوفياتي بعد انهياره، ومن الملاحظ تاريخياً أن الأنظمة غير الديمقراطية توهم شعوبها بتحقيق تنمية ولكن هذا غير حقيقي، حيث لم يحقق أي نظام غير ديمقراطي أي قدر من التنمية بمفهومها الشامل المستدام. أما التنمية بالمشاركة فإنها تعتبر جزء لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية في إطار بناء اجتماعي سليم للدولة يتيح إمكانية وحرية المشاركة لكافة أفراد المجتمع.[[24]](#endnote-23)

وقد كانت هناك منظورات مختلفة حول ما إذا كانت الديمقراطية أو السلطوية هي المطلوبة لانتشال بلد فقير من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ويؤكد منظور الصراع conflict أنّ التنمية الاقتصادية تحتاج إلى نظام سلطوي لتندفع من خلال سياسات لتسهيل النمو السريع في مواجهة المقاومة. وينظر للديمقراطية على أنها غير مستقرة بحكم طبيعتها وتسمح بالتعبير عن ضغوط جبارة لإعادة توزيع الموارد واستهلاكها وليس لتراكمها واستثمارها.

كلا الاتجاهين يعرقلان التنمية، وتزعم حجة التناغمcompatibility أن الديمقراطيات قادرة شأنها شأن الأنظمة السلطوية على الجمع بين النمو وإعادة التوزيع ،مؤدية إلى الأسواق الموسعة والنمو الاقتصادي . كما أن الديمقراطية شرط مسبق لاقتصاد سوق قائم بوظيفته يعزز النمو، والتنمية البشرية ، والمساواة الاجتماعية. ويرتاب الرأي الشكوكي فيما إذا كانت توجد أي علاقة منهجية بين الديمقراطية والتنمية.[[25]](#endnote-24)

إن استنتاجات العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ليست نهائية، هناك مختلف الحجج التي يمكن استخدامها لدعم كلا الرؤيتين: إن المؤسسات الديمقراطية تلعب دور حاسم في تعزيز التنمية والرؤية المضادة ،فالأنظمة الدكتاتورية ربما أكثر فاعلية في هذا المسعى خاصة الدول الفقيرة التي تحتاج للحاق بسرعة لأن النقاش يبقى بعيد عن التسوية و الأدب الحالي الذي يسعى لتحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية يبقى غير ثابت؛ كل دراسة تعطي دليلا لإثبات حجتها من حيث صلة النظام الديمقراطي أو النظام السلطوي بالتنمية، فكل حجة تُواجه بحجة مضادة.[[26]](#endnote-25)

**رابعا: واقع التنمية والديمقراطية في الوطن العربي في ظل العولمة:**

للوطن العربي نصيب كبير من تفاعلات العولمة ،التفاعلات السلبية التي عمقت تبعية الوطن العربي للغرب، وفاقمت من أزماته السياسية والاقتصادية الطاحنة ، وتركته عرضة أكثر من أي وقت مضى للتدخل الخارجي ، وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بحجة دمقرطة الوطن العربي ، وطالبته ومازالت تطالبه بإجراء إصلاحات تطال بنيته الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ولا يمكن إنكار مدى حاجة الوطن العربي المزمنة لعملية إصلاح جذرية ولكن ما يثير الشك هو الرغبة الأمريكية في إدخال إصلاحات تحت إشرافها وبشروطها فالديمقراطية الموعودة هي ديمقراطية بعيون أمريكية تنظر للوطن العربي كهدف سياسي واقتصادي يسهل اختراقه.

 حسب التقرير الذي قام به الباحث السياسي ألن ديفيد سميث بإعداده وصل إلى نتيجة هامة جدا تتمحور حول عولمة الفقر إذ ساهمت العولمة التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تعميق الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير من خلال حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية، والتي كانت تأتي في سياق سياسي إذ كانت الدول النامية محور الصراع بين القطبين، ولذلك كانت المساعدات تتدفق إليها بهدف شراء ولاء أي منهما، بالإضافة إلى كون العولمة حملت بين طياتها دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، فقد وجدت الدول النامية نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى النظام الرأسمالي، وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك وفقا لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين.[[27]](#endnote-26)

فقد وجدت أغلب الدول العربية نفسها غارقة في سياسة العولمة الاقتصادية وما تحمله تلك السياسيات من إيديولوجية الهيمنة على الأسواق والتدفق الحر لرؤوس الأموال ، مما جعلها تفقد سيطرتها على مستوى صرف عملاتها وعلى التدفقات النقدية منها وإليها ،وجعل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي تمتلك موارد أكثر مما تمتلكه هذه الدول ،تسيطر عليها وجعلها تابعة لها ، وبالتالي فإن هذه الدول قامت بتبني سياسات دول أخرى تم اتخاذها سلفاً من قبل الدول الغربية والبعيدة ،والتي أدت إلى تنامي مؤشرات البطالة في كثير من البلدان العربية التي تدعو إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال عمليات الإحلال التقني محل قوة العمل، وهو ما يتناقض مع أي محاولة لاستيعاب العمالة، مما سيفضي بالنهاية إلى أن تكون الرأسمالية هي المنظومة التي ستحد من تطور الدول العربية ويؤدي بها إلى التبعية اللازمة والضرورية لتأكيد مفهوم العولمة وترسيخ فاعليتها. [[28]](#endnote-27)

لقد اعتمدت العولمة وسائل لينة لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية طوال العقد الأخير من القرن العشرين ، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أخذ مصطلح " مكافحة الإرهاب " حيزاً مهماً من مفاعيل العولمة ، وبرزت الوسائل العسكرية كإحدى أهم مفاعيل واستثمارات العولمة الاقتصادية والسياسية، أشهرت في وجه الوطن العربي شعارات الحرية وحقوق الإنسان ، وضرورات الإسراع في عملية الإصلاح الديمقراطي تحت ذرائع مختلفة، وأخذ التدخل في الشؤون العربية الداخلية شكلاً مباشراً أكثر من ذي قبل ، مما وضع العرب في حالة شبه دائمة من الدفاع عن النفس ونفي تهمة "الإرهاب" عنهم ، وفي حالة من الانصياع التام للولايات المتحدة وسياساتها التي تهدف لتغيير شكل المنطقة مع وضع عدة إشارات استفهام حول شكل الديمقراطية التي تقصدها الولايات المتحدة للمنطقة العربية.[[29]](#endnote-28)

يحذر كل من هانس بيتر مارتين Hans Peter Martinوهارالد شومان Harald Schumann مؤلفا "كتاب فخ العولمة" من استتباب الأمر للعولمة كنظام لأنها ستزج بالعالم في استبدادية السوق العالمية الواحدة . والتي سيزداد معها تركيز الثروة في العالم المتقدم الثري، وسيصبح هذا العالم جاهلاً ، وعلى نحو خطير ، بمشكلات الدولة النامية ، من جراء شيوع التنميط الاقتصادي ، والمالي ، والاجتماعي ، والتجاري، والثقافي، وسيكون لهذا الوضع توابع سلبية على رأسها النمو المطرد للبطالة ، واتساع دائرة الفقر وزيادة الديون الخارجية، وفي المحصلة النهائية ستكون" الديمقراطية المعولمة" منحازة للأثرياء من الأفراد والجماعات والدول.[[30]](#endnote-29)

**خامساً: التنمية والديمقراطية: مخرجات ما بعد الثورات العربية**

**بيّنت ثورات "الربيع العربي"، مع كل التداعيات الناجمة عنها في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، أن البلدان العربية تكابد مشكلات أساسية، تتعلق بالإدراكات السائدة لمفاهيم الدولة والمواطنة والمجتمع والحرية والديمقراطية، و**هذا يعني أن مجرّد قيام الثورات لن يحلّ المشكلة تماما، وإن كان قيامها يعبّر عن ضرورة تاريخية، تفترض كسر الانسداد المتمثل بالطغم الاستبدادية الحاكمة، كشرط لازم لتحرير مسار التغيير أو التطوير السياسي والاقتصادي والثقافي في المجتمعات المعنيّة.[[31]](#endnote-30)

 لعلّ أكثر ما يمكن للمرء ملاحظته في معظم العالم العربي هو تعثر حضور الدولة، أو غيابها، كدولة، وغلبة الوظيفة السلطوية عليها، وافتقارها إلى الشرعية، والفجوة فيما بين الحكام والمحكومين. فقد شهدت بلداننا، في العقود الماضية، استيلاء الأنظمة التسلّطية على الدولة وتهميشها لها، وحيلولتها دون ظهور المواطن ودون تبلور مفهوم الشعب، واحتلالها للمجتمع وللمجال العام، للموارد والرموز، للمكان والزمان والرواية التاريخية، وحتى للمخيّلة، ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أن الثورات معنيّة أساسا بإعادة الاعتبار للدولة أولا، بما هي دولة مؤسّسات وقانون، لأن قيام دولة كهذه هو حجر الزاوية في فتح باب التطوّر في بلدان العالم العربي، ولأنه من دون ذلك لا يمكن الحديث عن مواطنين يتشكّلون بوصفهم شعبا، ولا الحديث عن حداثة أو ديمقراطية أو تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهذه هي دروس ستة عقود من تعثر قيام الدولة في واقعنا العربي.[[32]](#endnote-31)

 قد يكون من الأليق التذكير بأن العمل التحرري الطويل للفرد- وهو ما بشرت به الحداثة – عمل مكلف جداً، وهو ما لا يظهر أن كثيرا من المعالجات والتعاليق التي تتخذ من الانتفاضات العربية موضوعاً لها قد أدركته أو انتبهت إلى مقتضياته التاريخية وشروطه السياسية، ولا سيما الثقافية .وقد انتبه عبد الإله بلقزيز إلى هذا الخصاص المهول منذ عدة سنوات حين لاحظ أن هناك "خللاً عميقاً" تقوم عليه الدولة كما المجتمع في البلدان العربية ، يتمثل بالأساس في "عسر ميلاد الحداثة في الاجتماعين السياسي والمدني العربيين ، ويلخص هذا العسر الهيكلي أزمة الشرعية بالنسبة إلى الدولة، وضعف السيكولوجية الاستقبال (استقبال الحداثة ) لدى المجتمع العربي".[[33]](#endnote-32)

 يتفحّص نارين براساد، موظف أول للشؤون الاقتصادية في إسكوا، وخالد أبو إسماعيل، رئيس قسم السياسة الاقتصادية في إسكوا، في الفصل الثاني، **عن صلة أجندة التنمية لما بعد عام 2015 في الانتفاضات العربية**، مدى ملاءمة أجندة التنمية لما بعد عام 2015 مع الانتفاضة العربية. فسبب هدر الإمكانات الهائلة للتنمية الشاملة في المنطقة هو سوء إدارة الحكام ونخبهم سياسات السوق. ويؤكد الكاتبان ريعية الدول، الأمر الذي جعل القطاع الخاص النخبوي معنيًا أكثر بالاستهلاك وتوزيع الريع بدلًا من الاستثمار في نشاط ينعم بقيمة مضافة. تحلل الدراسة أربع أولويات للسياسة الإنمائية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية: تلبية الاحتياجات الملحة للسكان، والقضاء على الفقر المدقع، وإحداث فرص العمل اللائقة وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحفيز نمو يقوده الاستثمار. تتمثل العوامل المساعدة على تحقيقها في الحكم والمساواة، والاستدامة البيئية والمياه، والتعليم الجيد والخدمات الاجتماعية الجيدة، وأخيرًا موارد الموازنة للإنفاق على التنمية.[[34]](#endnote-33)

إنّ الديمقراطية والتنمية يكمل كل منهما الآخر، ولا يجب أن ننظر للديمقراطية على أنها شرط كاف وغير ضروري. ففي ظل غياب الديمقراطية، غابت المساءلة وترعرع الفساد، تكرست التبعية، وانطلق الشباب العربي للعيش في دول أخرى كان أهم مظاهر حضارتها الواحة الديمقراطية حيث حافظت على معدلات تنموية توفر حياة آدمية لمن يعيش على أرضها.إنه بقدر ما كانت فرحة شعوب دول الربيع العربي بالحرية، بقدر ما كانت فرحتها مرتبطة بحلم تحقيق التنمية، عبر آليات ديمقراطية متمثلة في برلمانات وحكومات منتخبة، يمكنها أن تعبر عن احتياجات الناس، وتسعى لتحقيقها.[[35]](#endnote-34)

ومن بعض مظاهر وآثار غياب الديمقراطية بالعالم العربي على التنمية:[[36]](#endnote-35)

**التبعية للخارج**

تعددت مظاهر التبعية بالعالم العربي، ما بين التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية... إلخ.

**غياب المساءلة**

على مدار عقود مضت توالت الحكومات بالدول العربية، لكن لم يخضع أي منها للمساءلة عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. فما من أزمة عالمية، إلا وكان العرب في أول المتضررين منها، مثلا أزمة المديونية الخارجية في الثمانينيات، كانت تأخذ بخناق العديد من الدول العربية.

**تنامي الفساد**

إن واقع الفساد في الدول العربية بسبب غياب الديمقراطية لا تخطئه عين. فالعديد من دول الربيع العربي، طالبت بمعرفة أرصدة حكامها السابقين بالخارج لاستردادها، ولا شك أن الدول العربية التي لم تطلها ثورات الربيع العربي تود أن تعرف موقف حكامها ومسؤوليها بمختلف درجاتهم من تلك الحسابات الخارجية.

**-غياب العدالة الاجتماعية**

إن العدالة الاجتماعية في أبسط تعريفاتها هي المساواة في الحصول على الفرص، والتمكين منها، واستدامة ذلك. فمتى كانت هناك فرصة لتداول السلطة في العالم العربي؟

**سادسا: مستقبل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي في مشاريع الدراسات المستقبلية**

أصبحت الدراسات المستقبلية ميدانا من ميادين المعرفة العربية التي ازدادت الحاجة إليها والاهتمام بها في سباق مع الزمن، ولاسيما أن ٌ سؤال المستقبل هو سؤال حاكم للفكر العربي الحديث منذ مشروع النهضة. فاندمج المستقبل، في ذهن مفكر النهضة، بصورة أوروبا المتقدمة والمدنية، في حين التصق الماضي بالتراث. وتأثرت المشاريع المستقبلية العربية بهذه الوضعية الصعبة من جهة علاقة المستقبل بالماضي والمعاصرة بالتراث. أما في ما يخص القوميين واليساريين، فلعل أحد دواعي بحثهم عن المستقبليات هو ردة فعلهم الأولية المضادة والسلبية على فكرة العولمة وسياقاتها العملية، وعلى برنامج الخصخصة في ثمانينيات القرن العشرين، فغدا الاستشراف بمنزلة محاولة للتمرد على الاستسلام للعولمة والخصخصة؛ فمن أجل أن نؤثر في مستقبلنا - ً بوصفنا عربا - يجيء الاهتمام بما هو آت.[[37]](#endnote-36) ولقد تكلل جهد الباحثين العرب في بداية الثمانينيات من القرن العشرين بمشروعين بحثيين شاملين للمستقبل العربي. يتعلق الأول منهم بـ "صور المستقبل العربي،" أو مشروع "المستقبليات العربية البديلة،" وقد قام بمعية "جامعة الأمم المتحدة" وأشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة،) وقام بدور المشرف التنفيذي إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم سعد الدين. أما المشروع الثاني، فاتخذ عنوان "مستقبل الأمة العربية: التحديات..والخيارات،" وقام برعايته والإشراف على إنجازه مركز دراسات الوحدة العربية، ونفذه العديد من الباحثين من ذوي الاتجاه القومي، برئاسة مدير مركز دراسات الوحدة العربية. ومن ثم ّ شكل البحثان البدايات الأولى لمحاولة استشراف مستقبل الوطن العربي.[[38]](#endnote-37)

 انطلق البحث من نقد سيناريو مناهج التنمية التي تحتذي بتجربة الرأسمالية الغربية، والدعوة إلى توجهات جديدة مثل الاعتماد على النفس، والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، وضرورة المشاركة الشعبية الإيجابية في التنمية، وشمول التنمية للجوانب الاجتماعية والحضارية. فاختلطت في متن البحث مفاهيم مدرسة التبعية التي ينتمي إليها سمير أمين وإمانويل فالرشتاين وجيوفاني أريغي وأندري غوندر فرانك بوجهات النظر الجديدة لـ "التنمية البشرية" التي أحيت في قلب عملية التنمية دور الإنسان وأهدافه. وجمع البحث بين مفاهيم التطور اللامتكافئ، والمركز والمحيط، والاعتماد على الذات من جهة، وتصورات ترفض أن يقيد المستقبل بين خياري الرأسمالية أو الاشتراكية من جهة أخرى ؛ وذلك لأن "العالم أمامنا يشهد تعددية نماذج الرأسمالية، ومن هنا كان تعدد المسارات،" كم ّ أن الأقطار العربية تحظى "بوحدة الحضارة والتطلع إلى نوع ّ من الوحدة تؤهلها إلى مجهود جمعي في مجال الدراسات المستقبلية وإضافة ً إلى عامل "الحضارة،" يتطلب "بناء النموذج (المستقبلي) موقفاً أيديولوجياً واضحا من البداية فقد فات أوان الاعتقاد بان النماذج يمكن أن تكون أداة ّ غير متحيزة.[[39]](#endnote-38)

 أكد الباحثون أن ّ الثابت الآن هو "تعدد سبل التنمية والتقدم الحضاري**.** وعزوا إخفاق التنمية الرأسمالية إلى أنها أهملت الهوية الحضارية للشعوب النامية، ليخلصوا إلى "أن ّ أيا من النماذج العالمية للنمو لا تتمتع بالقدسية. وأمل هؤلاء الباحثون أن تنطلق الدراسات المستقبلية العربية من نظرة تكاملية قومية، وأن تكون للتنمية خصوصية حضارية، فيستند تطلعهم للمستقبل إلى "معرفة وثيقة بالحاضر وقضاياه ومشكلاته وبالتطور التاريخي والحضاري للوطن العربي، ونسق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتأثيرها المتبادل وتفاعلها في إطار النسق الاجتماعي - الاقتصادي - الحضاري العربي في حركته المستمرة وتواصله مع العالم الخارجي . وانطلقوا بذلك من افتراض ّ مفاده أن ّ "التنمية العربية الحقيقية لن تتم إلا في إطار تطور حضاري شامل.[[40]](#endnote-39)

بالإضافة إلى ذلك فقد قدم الفكر العربي اجتهادات بالغة الأهمية،في العقود الثلاثة، حول الدولة والديمقراطية والمجتمع المدني، وأنتج انفتاحات فكرية لا يستهان بها، منذ الأيديولوجيا العربية المعاصرة ومفهوم الدولة لعبد الله العروي، مروراً بكتابات أنور عبد المالك ، وبرهان غليون (من بيان من أجل الديمقراطية إلى المحنة العربية)، وعزيز العظمة، وغسان سلامة إلى عبد الإله بلقزيز وعلي خليفة الكواري وغيرهم .[[41]](#endnote-40)

يظهر أن كتابات هؤلاء المفكرين تسعفنا في فهم ومواكبة كثير التعبيرات السياسية التي تنطق بها تحركات المجتمعات السياسية العربية. وقد سبق لبرهان غليون أن اعتبر أن توفير شروط جديرة بإنجاح التحول الديمقراطي يفترض تحقيق مهام أربع:[[42]](#endnote-41)

**المهمة الأولى**:تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة ولا يعني الوعي هنا مجرد الإيمان بالديمقراطية أو بشعارها أو معرفة معناها البسيط ومضمونها ،ولكن امتلاك نظرية خاصة بها في ظروف المجتمعات العربية وكل مجتمع منها وشروط حياته الخاصة.

**المهمة الثانية**: فتتمثل في تأمين موارد مادية ومعنوية لا حياة لأي حركة سياسية من دونها.

**المهمة الثالثة**: تتمثل في بناء قطب ديمقراطي تعددي وحي، والخروج من الرؤية الأحادية للواقع وتعلم استيعاب التعددية الفكرية والتنظيمية. وهذا هو الطريق الوحيد في مجتمعاتنا لتحويل الديمقراطية إلى خيار مجتمعي، أي إلى قاسم مشترك ونقطة لقاء بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية.

**المهمة الرابعة**: تشترط تغيير البنيات وإصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية.

كما وأنه لكل مجتمع بشري اتجاه يختاره ويسير عليه ، ويشكل دائرة تستقطب طاقاته وجهوده كثيراً، ما يظهر هذا الاتجاه في صورة مشروع قوي حضاري ،كفكرة القومية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، وفكرة الاستقلال والتحرر وهذه الأفكار تجسيد واقعي لروح مطلقة هي اتجاه هذا المجتمع ويتم تحقيق هذه الأفكار من خلال المشاريع التي تطرح ، وليس هناك أمر مطلق في النجاح لهذه المشاريع ولكن تبقى الأمور نسبية مثل مشاريع (الديمقراطية ،الشيوعية ،الليبيرالية )، فهناك نماذج ولكن لم تبلغ المطلق في تحقيقها ، والتحديد الدقيق لهذا النموذج يستلزم تحديد الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع إذا ما تحقق شيء من هذا النموذج ،فلا يجب أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية وغيرها ، لابد من النظر إلى المجتمع والإنسان بشكل متكامل غير قابل للتجزئة ولا للتأجيل ،بحيث يتم البدء بجانب ويؤجل الآخر فالتنمية الحقيقية لابد من أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات ، وكذلك لا يمكن أن تكون قيمة شاملة ومستقلة إذا ركزت على إحدى القطاعات دون الأخرى. وإذا كانت فكرة الاستقلالية في التنمية تقوم على فكرة استقلال الدولة والمجتمع عن الدول والمجتمعات الأخرى، بحيث لا يعني مفهوم الاستقلالية انقطاع العلاقة أو إنهائها وإنما يعني في جوهره توازن هذه العلاقة، لأنها تقوم بين أطراف مستقلة تدخل في علاقة طوعية وتستمر فيها بمحض إرادتها، إضافة إلى التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين قوى المجتمع نفسه بحيث لا يطغى أحدا على الآخر ويدعي تمثيل مصلحة المجتمع واحتكار التعبير عنها. [[43]](#endnote-42)

**الخاتمة:**

 تؤكد التجارب الناجحة المعاصرة أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية تمثل مسارا ذا اتجاهين: الديمقراطية توفر آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكّن من تحقيق تنمية حقيقية وذات وجه إنساني. وفي المقابل، فإن تقدم المسيرة التنموية من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع. وعليه فالتنمية والديمقراطية أمران متلازمان للنهوض، والوطن العربي في أمس الحاجة لتحقيق أحدهما حتى يتهيأ الأمر للثاني مباشرة وبلا تعقيدات، ولا يمكن لأي كان أن يجزم بأن أحدهما هو الأولى للشروع في عملية استنهاض الهمم والبحث عن مركز آخر غير هذا المتأخر بين أمم العالم.

 هناك إمكانيات متوفرة وأخرى غائبة، والمتوفرة منها بإمكانها مع توفر عوامل وشروط أخرى أن تنجز المطلوب في وقت معين، البداية فكرة والطريق مشروع دولة ومشروع مجتمع وطموح شعوب، لا يمكن أن يقول فيهم المتشائم أنهم لن يولدوا في لحظة ما كما لا يمكن للمتفائل أن يضاعف من سقف طموحه حد الخيال.

 القصد أن الفكرة يمكن أن تولد في لحظة ما، والمشروع يمكن أن تبنى هياكله وتشرع شعوب حالمة في التجسيد بلا تأخير، فالبداية إنسان والنهاية إنسان وما بينهما أداء رسالة في الوجود، لا أحد يمكنه أن يهون المسألة حتى هذا الحد وبكل هاته البساطة لكن المستقبل وقراءاته تتضمن من الواقع شيئا ومن الخيال أشياء، خيال قد ينتهي بحقيقة إذا جاءت لحظة الانتصار للفكرة والمشروع وملامسة الطموح. لا بد من أن نعي أهمية العنصر البشري في عملية التنمية من ناحية، والتأثير البالغ الذي تحدثه الديمقراطية لتطوير قدرات هذا العنصر وتفعيل دوره في عملية التنمية؛ فبقدر ما تتاح له الفرص لتطوير القدرات الكامنة فيه وبقدر ما تتوفر له الحوافز لتوظيف هذه الطاقات في الأوجه الصحيحة المنتجة، يتمكن من استخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية وذات أبعاد إنسانية.

 من هنا تأتي أهمية الديمقراطية، فهي بإفساحها المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار تمكن من وضع الحاجات الإنسانية في مقدمة أولويات عملية التنمية، ولا حاجة إلى القول بأن تلبية هذه الحاجات من شأنها أن تعمل على تطوير قدرات المواطن وتوسيع الخيارات أمامه على نحو يساعده على تحقيق ذاته، وإطلاق طاقات الخلق والإبداع الكامنة فيه.

إن إدراك المواطن أن فرص التقدم مفتوحة أمامه، وأن تقدمه مرهون بعمله وكفاءته دون أي اعتبار آخر، وثقته بأن ثمار عمله ستعود عليه، سوف يدفعه إلى السعي الحثيث إلى اكتساب المزيد من المعارف والمهارات وبذل المزيد من الجهد في العمل، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج.

إننا نحتاج إلى بناء انسان عربي جديد بمعايير جديدة قوامها العمل على التغيير في الذهنيات والتحلي بروح الإنجاز إلى الحد الذي ينعكس على الأنظمة الحاكمة ويفتت شموليتها ويبعدها عن التحكم في زمام أمور شعوب تحلت بالقوة واعتنقت العمل والاجتهاد بحثاً عن واقع تستحقه واستحقته، والجدير بالذكر أن الدراسات المستقبلية العربية عموما وبقدر ما قدمت فكريا فهي تبقى رهينة عدم التطبيق لوجود الكثير من العوائق، لذا فالتنمية والديمقراطية في الوطن العربي هي في أصعب الأوضاع ، ولن تجد لها متنفسا إلا بتغيير حقيقي يتوافق فيه العمل مع التنظير الفكري.

**الهوامش:**

1. ()-البريد الالكتروني: **ines89161@gmail.com** [↑](#footnote-ref-1)
2. . مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية( الاتجاهات المعاصرة**)، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2007)، ص.189. [↑](#endnote-ref-1)
3. .عبد الرحمان تمام أبو كريشة، **علم اجتماع التنمية**،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003)،ص.37. [↑](#endnote-ref-2)
4. . دسوقي عبده ابراهيم،**التلفزيون والتنمية**، (الإسكندرية: دار الوفاء،2016)،ط.1، ص.174. [↑](#endnote-ref-3)
5. 4. محمد شفيق، **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 1998)،ص.13. [↑](#endnote-ref-4)
6. . خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية ،2007)،ص.19. [↑](#endnote-ref-5)
7. . حسن الساعوري، "واقع التنمية السياسية في السودان،"، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**،ع.2،( أفريل 2012)، ص. 212-213. [↑](#endnote-ref-6)
8. . عز الدين دياب ، الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي، **مجلة الفكر العربي**، ع.70،م.3، دسيمبر 1992، ص. 44-62 [↑](#endnote-ref-7)
9. . عبد الله عبد الكريم السالم،"رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة ورقة قدمت في مؤتمر حول : دور المدير .العربي في الإبداع والتميز، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز، قسم الإدارة العامة ، 27-29 نوفمبر 2004)، ص 248. [↑](#endnote-ref-8)
10. . **المرجع نفسه.** [↑](#endnote-ref-9)
11. . كنزة درويش،العولمة وإشكالية التنمية في العالم الثالث، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية ،تخصص: سياسات عامة مقارنة ، جامعة أم البواقي، 2014/2015، ص21-22. [↑](#endnote-ref-10)
12. . **المرجع نفسه.** [↑](#endnote-ref-11)
13. .باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع)،ط.1، 2003،ص.140. [↑](#endnote-ref-12)
14. . رمزي علي ابراهيم سلامة،**اقتصاديات التنمية**،( الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1991)،ص ص197- 198. [↑](#endnote-ref-13)
15. . أحمد صابر حوحو،"مبادئ ومقومات الديمقراطية،" **مجلة المفكر**،جامعة بسكرة، عدد5،ص 320-321. [↑](#endnote-ref-14)
16. 2004. 15. كلمة الدكتور عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الرابع بشأن الديمقراطية والتنمية في مواجهة تحديات العصر، الدوحة. [↑](#endnote-ref-15)
17. . مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر-بسكرة – ع.21، (ماي 2007)، ص 218. [↑](#endnote-ref-16)
18. . زريق نفيسة، الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة،2008/2009.ص.14. [↑](#endnote-ref-17)
19. . منصف المرزوقي، التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي، 06/10/2004، على الموقع: <https://anhri.net/mena/achr/pr041006.shtml> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:10/11/2018. [↑](#endnote-ref-18)
20. .علي خليفة الكواري، نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية، محاضرة مقدمة في نادي العروبة في البحرين بتاريخ 26/02/2008، ص.2-3. [↑](#endnote-ref-19)
21. 8. مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، مرجع سابق،ص 220. [↑](#endnote-ref-20)
22. . عبد الحفيظ الصاوي، التنمية والديمقراطية في العالم العربي، على موقع الجزيرة: [http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/4/30/](http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/4/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A) بتاريخ:30/04/2014، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 09/11/2018 [↑](#endnote-ref-21)
23. . **المرجع نفسه**. [↑](#endnote-ref-22)
24. .سعد طه علام، التنمية.. والمجتمع،(مصر:مكتبة مدبولي)،ص.41. [↑](#endnote-ref-23)
25. . بي.سي.سميث،**كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية**،ترجمة خليل كلفت،(القاهرة:المركز القومي للترجمة،2011ط.1، ص.532. [↑](#endnote-ref-24)
26. . حاتم حميد محسن، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية – أيهما شرط مسبق للآخر، بتاريخ:12/12/2015، على الموقع: <https://annabaa.org/arabic/studies/4488> ،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 20/11/2018. [↑](#endnote-ref-25)
27. . مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر، مرجع سابق،ص 227-228. [↑](#endnote-ref-26)
28. .حيدر عبد الله محمد السوداني، العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الإقليمي العربي، مؤسسة الفكر العربي،بحث منشور على الموقع: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72298> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 20/11/2018. [↑](#endnote-ref-27)
29. . فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006 ، أطروحة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2007،ص3. [↑](#endnote-ref-28)
30. . المرجع نفسه. [↑](#endnote-ref-29)
31. #  . ماجد الكيالي، إشكاليات الربيع العربي.. الدولة والمواطنة والحرية، على موقع: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/12/23> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:10/11/2018

 [↑](#endnote-ref-30)
32. .**المرجع نفسه.** [↑](#endnote-ref-31)
33. .محمد نور الدين أفاية وآخرون،التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة، في:**الربيع العربي...إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،ط.3، ص.16. [↑](#endnote-ref-32)
34. .**المرجع نفسه.** [↑](#endnote-ref-33)
35. . عبد الحفيظ الصاوي، مرجع سابق. [↑](#endnote-ref-34)
36. . **المرجع نفسه.** [↑](#endnote-ref-35)
37. .شمس الدين الكيلاني،مشروع استشراف مستقبل الأمة العربية "بين استشراف المستقبل والتطلع الأيديولوجي"، **استشراف للدراسات المستقبلية** ، ع.1،(جوان 2016)،ص196-197. [↑](#endnote-ref-36)
38. .**المرجع نفسه**،ص.199. [↑](#endnote-ref-37)
39. .**المكان نفسه**. [↑](#endnote-ref-38)
40. **.المرجع نفسه**، ص 200. [↑](#endnote-ref-39)
41. . محمد نور الدين افاية، مرجع سابق،ص20. [↑](#endnote-ref-40)
42. .برهان غليون،"الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري،" ورقة قدمت إلى: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت: المركز،2001)،ص440. [↑](#endnote-ref-41)
43. .حسن محمد شعبان،إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، على الموقع : <http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/82259074738.pdf> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 12/11/2018. [↑](#endnote-ref-42)